

الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي



الإطار القانوني الجديد للاستثمار

28 مارس 2017

1. الإطار العام

2. تقديم قانون الاستثمار

3. أحكام قانون الاستثمار والأوامر التطبيقية



1. الإطار العام : الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية

تندرج مراجعة منظومة الاستثمار في إطار حزمة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق الانتعاش الاقتصادي بهدف الحدّ من البطالة وتحقيق التوازن الجهوي،

من بين هذه الإصلاحات:

- قانون المنافسة ،
- قانون الصفقات العمومية ،
- قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،
- منظومة الجباية
- قانون الاستثمار



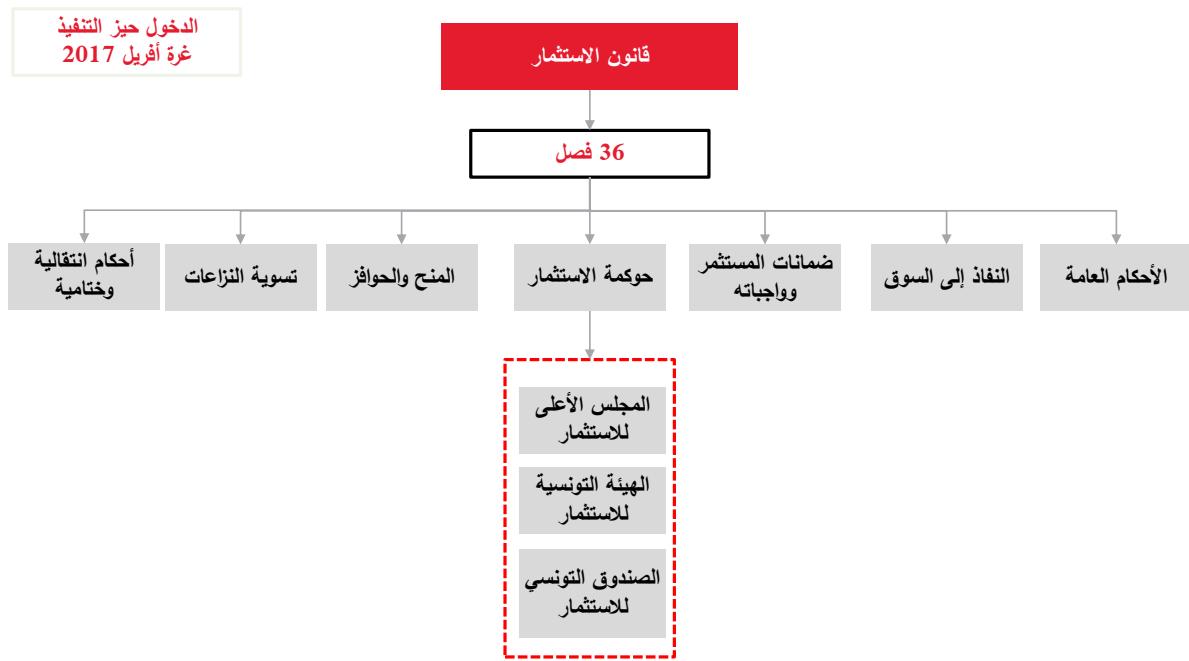
1. الإطار العام

2. تقديم قانون الاستثمار

3. أحكام قانون الاستثمار والأوامر التطبيقية



2. تقديم قانون الاستثمار هيكلة قانون الاستثمار



2 . تقديم قانون الاستثمار، توجهات القانون الجديد: من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري

أهداف القانون: النهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها خاصة عبر:

1. الرفع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والمحظى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي وتنمية القطاعات ذات الأولوية
2. إحداث مواطن الشغل والرفع من كفاءة الموارد البشرية،
3. تحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة،
4. تحقيق تنمية مستدامة.

1. التنمية الجهوية
2. دعم التشغيل وتحسين التشغيلية
3. النهوض بالتجدد والابتكار
4. منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستدامة
5. الإنتاجية مصدر لتنافسية القطاعات
6. التموقع في سلسلة القيمة العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة ودفع التصدير

نسيج اقتصادي أكثر
تنوعاً وذو قدرة
تشغيلية عالية

1. الإطار العام

2. تقديم قانون الاستثمار

3. أحكام قانون الاستثمار والأوامر التطبيقية





3. أحكام قانون الاستثمار والأوامر التطبيقية

أولا- النفاذ إلى السوق :
أ- مراجعة تراخيص الأنشطة الاقتصادية

- إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف تعنى ب :
- ضبط قائمة سلبية للتراخيص القطاعية والإدارية وذلك في أجل سنة
- تقليل عدد التراخيص ومراجعة كراسات الشروط ↪ برنامج حكومي على 3 سنوات
- حذف ترخيص اللجنة العليا للاستثمار بالنسبة لأنشطة الخدمات غير المصدرة كلها الخاضعة لترخيص بالنسبة للأجانب ما لم يكن منصوصا عليه بالقوانين القطاعية
- إعفاء عمليات اقتناص الأجانب لأوراق مالية تونسية تعطي حق الاقتراض أو حصة شركاء لشركات منتصبة بالبلاد التونسية من الترخيص

- ضبط آجال إسناد التراخيص
- إقرار ضرورة تعليل الرفض
- اعتبار سكوت الإدارة بعد انقضاء الآجال ترخيصا
- إسناد الترخيص من قبل الهيئة في صورة سكوت الإدارة بعد الآجال





3 . أحكام قانون الاستثمار والأوامر التطبيقية

أولا-النفاذ إلى السوق :
ب - امتلاك العقارات

مجلة تشجيع الاستثمار لسنة 1993

- امتلاك العقارات للمستثمر الأجنبي منحصر في المناطق السياحية والمناطق الصناعية المهيأة وال محلات الصناعية

قانون الاستثمار 2016

- السماح للمستثمر الأجنبي بامتلاك العقارات غير الفلاحية لإنجاز استثمارات في إطار أمثلة التهيئة الترابية



3. أحكام قانون الاستثمار والأوامر التطبيقية



ثانيا -ضمانات المستثمر وواجباته:
أ-ضمانات المستثمر

مجلة تشجيع الاستثمار لسنة 1993

- عدم التصريح على ضمانات المستثمر وواجباته.

قانون الاستثمار 2016

- ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر التونسي في الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار عندما يكونان في وضعيات قانونية مماثلة
- حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
- ضمان احترام الملكية الصناعية والفكرية





3 . أحكام قانون الاستثمار والأوامر التطبيقية

ثانيا - ضمانات المستثمر وواجباته:
أ- ضمانات المستثمر

مجلة تشجيع الاستثمار لسنة 1993

- سكوت المجلة عن كيفية تسوية النزاعات

قانون الاستثمار 2016

1. التسوية الصالحة للنزاعات

2. التسوية الحكمية للنزاعات

i. بين الدولة التونسية والمستثمر الأجنبي

- خضوع تسوية النزاع إلى التحكيم
- اختيار حِرّ لإحدى هيئات التحكيم
- اختصاص المحاكم التونسية بالنظر في النزاع في صورة عدم إبرام اتفاقية تحكيم.

ii. بين الدولة التونسية والمستثمر التونسي

- المبدأ: اختصاص المحاكم التونسية بالنظر

- الاستثناء : اتفاقية تحكيم في صورة ما إذا كان النزاع اقتصادي أو تجاري أو مالي ناتج عن علاقة دولية على معنى الفصل 7 من مجلة التحكيم





3 . أحكام قانون الاستثمار والأوامر التطبيقية

ثانيا - ضمانات المستثمر وواجباته:
بـ-واجبات المستثمر

مجلة تشجيع الاستثمار لسنة 1993

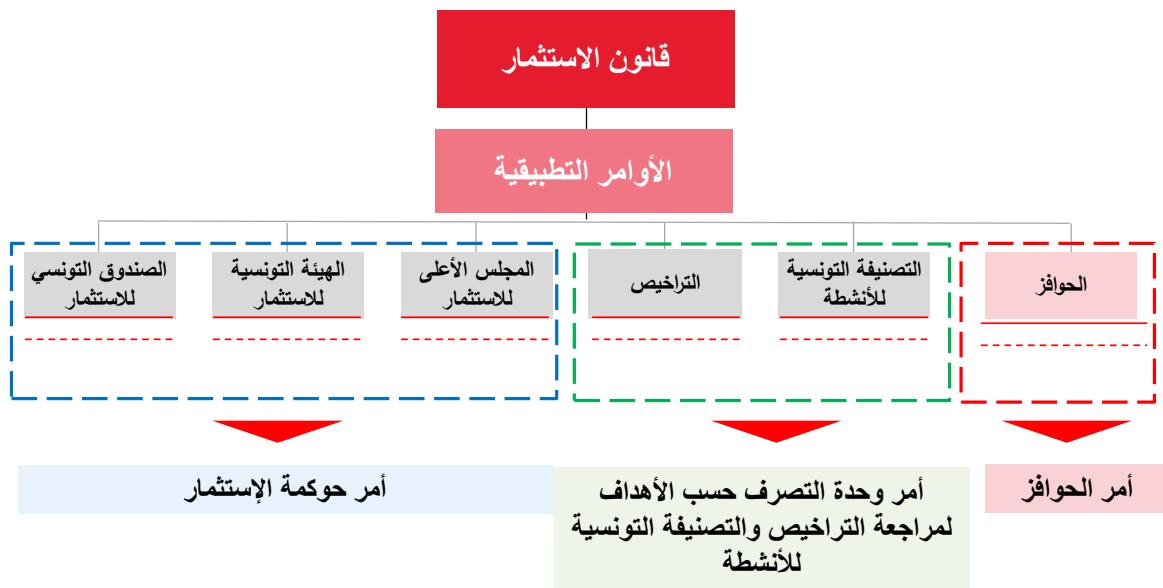
- لم تنص صراحة على واجبات المستثمر

قانون الاستثمار 2016

- احترام التشريع الجاري بها العمل في البلاد التونسية وخاصة التشريع المتعلق بالشغل والضمان الاجتماعي والصحة والمنافسة وحماية المستهلك وحماية المحيط.
- توفير كل المعلومات المطلوبة في إطار تطبيق مقتضيات هذا القانون ونصوصه التطبيقية.
- ضمان صحة ودقة وشمولية كل معلومة يدلّي بها في إطار استثماره.



3 . أحكام قانون الاستثمار والأوامر التطبيقية



الحوافز المالية والجباية

1- التنمية الجهوية :

- منحة استثمار: 15% مع سقف 1,5 م د
 - إعفاء جبائي لمدة 5 سنوات ودفع ضريبة بـ 10% بعد انقضاء هذه المدة
 - التكفل بمساهمة الأعراف لمدة 5 سنوات
- مجموعة أولى

- منحة استثمار: 30% مع سقف 3 م د
 - إعفاء جبائي لمدة 10 سنوات ودفع ضريبة بـ 10% بعد انقضاء هذه المدة
 - التكفل بمساهمة الأعراف لمدة 10 سنوات
- مجموعة ثانية



الحوافز المالية والجباية

2- الفلاحة والصيد البحري:

- منحة استثمار: 15% (المشاريع المتوسطة والكبرى) إلى 30% (المشاريع الصغرى) مع سقف 1 م د ، إعفاء جبائي لمدة 10 سنوات ودفع ضريبة بـ 10% بعد انتهاء هذه المدة

3- القطاعات ذات الأولوية :

- منحة استثمار بـ 15% مع سقف 1 م د ل 20 نشاط في كل جهات البلاد (الصناعات الالكترونية ، المعلومات والاتصال ، النسيج والملابس.....)

4- المنظومات الاقتصادية :

الأنشطة التي تعتمد بشكل أساسي على تثمين الموارد الإنسانية وال فلاحة والمخزون الطبيعي والثقافي من خلال التصنيع والتوظيف بمناطق الإنتاج وتساهم في تطوير سلاسل القيمة من خلال التحويل الجذري لطبيعة المنتوج.

- منحة استثمار بـ 15% مع سقف 1 م د



الحوافز المالية والجبلية

5- منح الأداء الاقتصادي:

- الإستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الإنتاجية: 50% من كلفة الإستثمارات مع سقف بـ 500 ألف دينار وترفع هذه النسبة إلى 55% بالنسبة للاستثمارات من صنف "أ" في الفلاحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية وإلى 60% بالنسبة إلى الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.
- الاستثمارات اللامادية : 50% من كلفة الاستثمارات اللامادية المصادق عليها مع سقف جملي بـ 500 ألف دينار بما في ذلك منحة الدراسات المحددة سقفها بـ 20 ألف دينار.
- البحث والتطوير : 50% من مصاريف البحث والتطوير المصادق عليها مع سقف بـ 300 ألف دينار.
- تكوين الأعوان الذي يؤدي إلى المصادقة على الكفاءات: 70% من كلفة تكوين الأعوان من ذوي الجنسية التونسية الذي يؤدي إلى المصادقة على الكفاءات طبقاً للمواصفات الدولية مع سقف سنوي بـ 20 ألف دينار بعنوان كل مؤسسة.



الحوافز المالية والجباية

6- منحة تطوير القدرة التشغيلية:

- منحة بعنوان التكفل بالأجور حسب نسبة التأطير

7- منحة التنمية المستدامة: (معالجة التلوث المائي والهوائي، اعتماد التقنيات النظيفة)

- منحة بـ **50%** من كلفة الاستثمارات مع سقف بـ **300 ألف دينار**
- ضريبة على الشركات **10 %** بصفة دائمة

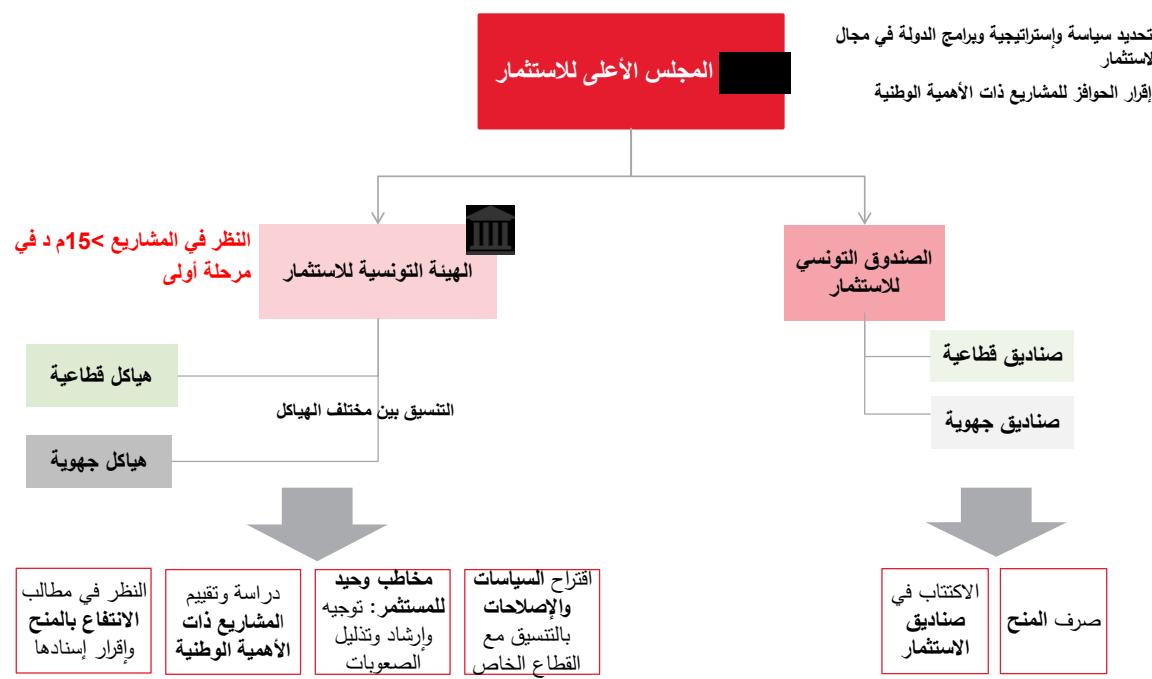
8- المشاريع ذات الأهمية الوطنية: كلفة استثمار لا تقل عن **50 م د** أو إحداث **500** موطن شغل في غضون ثلاث سنوات.

- طرح الأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات في حدود **10** سنوات،
- منحة استثمار في حدود **ثلث** كلفة الاستثمار مع سقف بـ **30 م د**،
- مساهمة الدولة في تحمل المصارييف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية
- تسند هذه الحوافز بمقتضى أمر حكومي بعد مصادقة المجلس الأعلى للاستثمار.





حكومة الاستثمار : آليات و هيئات جديدة لتشجيع الاستثمار إطار مؤسسي أكثر تناغما في الأدوار



حوصلة محتوى قانون الاستثمار

 III. ضمانات المستثمر وواجباته	 II. الآليات وهياكل تشجيع الاستثمار	 I. قواعد النزاذ إلى السوق
11. مبدأ حرية تحويل الأموال بالعملة الأجنبية إلى الخارج للمستثمر الأجنبي	6. إحداث هيئة تونسية للاستثمار: مخاطب وحيد للمستثمر وتيسير الإجراءات أمام المستثمر	1. عدم التنصيص على أي ترخيص على مستوى المجلة وخفف ترخيص اللجنة العليا للاستثمار
12. التنصيص على المعاملة العادلة والمنصفة	7. إحداث الصندوق التونسي للاستثمار : لإسناد المنح والمساهمات وجمع الأيات تدخل الدولة التشجيع على الاستثمار	2. ضبط قائمة سلبية للتراخيص في غضون سنة
13. حماية الملكية من المخاطر غير التجارية	8. إحداث المجلس الأعلى للاستثمار: يضبط سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار	3. ضبط أجل إسناد التراخيص وإقرار ضرورة تعليم الرفق واعتبار سكتوت الإدارة بعد إنقضاء الأجل ترخيصا
14. واجبات المستثمر المسؤول واحترام التشاريع الجاري بها العمل	9. إسناد حوافز مالية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية (التنمية الجهوية، التشغيل، الرفع من القيمة المضافة و القدرة التنافسية، التنمية المستدامة)	4. تشغيل الخبرات الأجنبية (30% من مجموع الإطارات في 3 سنوات الأولى و10% إثرها، مع 4 إطارات أجنبية في كل الحالات)
15. منظومة متكاملة لتسوية النزاعات	10. إسناد امتيازات خصوصية للمشاريع ذات الأهمية الوطنية (المقايس حسب الأولويات الوطنية)	5. تمكين المستثمرين الأجانب من امتلاك العقارات غير الفلاحية



شكرا

